

شركات التأمين وجميعة التأمينات الصحية : لن يكون هناك تطبيق لأية لائحة أجور جديدة



اعلنت الجمعية الأردنية للتأمينات الصحية والإتحاد الأردني لشركات التأمين في بيان صحفي اليوم عن استمرار العمل بلائحة الاجور الطبية لعام 2008.

واضافت بأنه لم يتم التوصل الى اتفاق حتى تاريخه حول بلائحة الأجور الطبية وما زلنا نتفاوض على أجور الاجراءات الطبية، وكذلك على صيغة ملاحق العقود القائمة بما في ذلك الأسس والمعايير التي سيتم تضمينها في هذه العقود، والتي سيكون لها آثار مالية بملايين الدنانير ستتحملها جميع مؤسسات الدولة بما فيها الحكومة الأردنية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمؤسسات والهيئات العامة وغيرها والمواطن الأردني بشكل مباشر وشركات التأمين بشكل غير مباشر.

وفيما يتعلق بنظام الصندوق التعاوني للأطباء وعلى الرغم من أنه يمثل مصلحة ومنافع نقابة الأطباء في الأساس وجميع بنوده تصب في مصلحتهم، فإننا سنوافق على تنفيذ بنوده في حال تم التوصل الى صيغة مناسبة لملاحق العقود المذكورة أعلاه.

وأنه لن يكون هناك تطبيق لأية لائحة أجور جديدة ما لم تمر بكافة الاجراءات القانونية والدستورية حسب الأصول، وبالتالي فإنه وإعتباراً من 2024/1/1 سيستمر العمل بلائحة الاجور الطبية لعام 2008 التي ما زالت سارية.

وفيما يلي نص البيان الصادر:

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صحفي

صادر عن الجمعية الأردنية للتأمينات الصحية والإتحاد الأردني لشركات التأمين استناداً الى ما تم تداوله عبر وسائل الاعلام من تصريحات صادرة عن نقابة اطباء الاردنيين بخصوص المشاورات والمفاوضات التي تمت برعاية كريمة من وزارة الصحة، نرجوا أن نبين لكم ماييلي:

1. فيما يتعلق بلائحة الأجرور، نرجو أن نبين بأنه لم يتم التوصل الى اتفاق حتى تاريخه بعكس ما صدر عن نقابة الأطباء، حيث أننا ما زلنا نتفاوض على أجرور الاجراءات الطبية، وكذلك على صيغة ملاحق العقود القائمة بما في ذلك الأسس والمعايير التي سيتم تضمينها في هذه العقود، والتي سيكون لها آثار مالية بملايين الدنانير ستتحملها جميع مؤسسات الدولة بما فيها الحكومة الأردنية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمؤسسات والهيئات العامة وغيرها والمواطن الأردني بشكل مباشر وشركات التأمين بشكل غير مباشر.

2. أما في ما يتعلق بنظام الصندوق التعاوني للأطباء وعلى الرغم من أنه يمثل مصلحة ومناخ نقابة الأطباء في الأساس وجميع بنوده تصب في مصلحتهم، فإننا سنوافق على تنفيذ بنوده في حال تم التوصل الى صيغة مناسبة لملاحق العقود المذكورة أعلاه.

3. فيما يتعلق بالإجراءات الطبية الجديدة التي تم إضافتها على لائحة أجرور 2008، فلم يتم الإتفاق عليها علماً بأنها تتضمن زيادة تصل في بعض اجراءاتها لزيادة مقدارها 700% وبما يعكس بأثر مالي كبير على الحكومة ومؤسسات الدولة والقطاعات الاقتصادية والمواطنين ودفعي الفاتورة الطبية.

4. كما نعلن أنه لن يكون هناك تطبيق لأية لائحة أجرور جديدة ما لم تمر بكافة الاجراءات القانونية والدستورية حسب الأصول، وبالتالي فإنه وإعتباراً من 2024/1/1 سيستمر العمل بلائحة الاجور الطبية لعام 2008 التي ما زالت سارية.

5. أما فيما يتعلق بنظام الصندوق التعاوني ونظراً لعجز نقابة الأطباء عن تطبيق جميع بنوده، وتمسكها بما يسمى العقد الموحد غير القانوني وغير المشار له في نظام الصندوق التعاوني للأطباء، وبالتالي فإن موقفنا سيكون التمسك بكافة بنود ومواد الصندوق التعاوني للأطباء دون إنتقائية وبما يضمن الإلتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات وملاحق العقود التي سيتم المباشرة بدراستها بتاريخ 2024/1/7.

6. كما أننا نؤكد أنه لم يتم التوافق بشكل نهائي على أي من بنود التفاوض وأن القرار الأخير فيما يتعلق بإعتماد لائحة الأجرور، سيكون لمجلس الوزراء بالتنسيق من وزير الصحة والذي سيتخذ القرار بغض النظر عن نتيجة التفاوض.

كما أننا نأسف لما قامت به نقابة الأطباء من تصريحات إعلامية مخالفة لتعليمات وزارة الصحة بمنع التصعيد الإعلامي وحصر الإدلاء ببيانات صحفية بهذا الخصوص في وزارة الصحة، حيث أننا تعودنا على مثل ذلك من نقابة الأطباء في كل مرة يتم الإقتراب من التوصل الى إتفاق يراعي المصلحة العامة.

وعليه، نؤكد عدم صحة ما جاء في التصريحات الإعلامية الصادرة عن نقابة الأطباء، وإنما نعلن للعامة بإستمرارنا بتطبيق لائحة الأجرور الطبية لعام 2008 الصادرة بالجريدة الرسمية، مع حرصنا التام على مصلحة المواطن الأردني والمؤمن لهم سواء من خلال صناديق التأمين الصحي أو من خلال شركات التأمين وعدم انجرارنا وراء أي تصعيد



إعلامي يؤدي بالنتيجة لإيقاف الخدمات عن المواطنين الذين هم في أمس الحاجة بالحصول على الخدمات العلاجية، وندعو نقابة الأطباء التحلي بروح المسؤولية وكما هي في جميع النقابات المهنية والمؤسسات الاقتصادية الأخرى في ظل هذا الظرف الدقيق الذي تمر به المنطقة.